يا صاحبَ القُبَّةِ البيضاءِ

يـــا

صاحبَ القُبَّةِ البيضاءِ في النَّجـفِ
مَن زارَ قبرَكَ واسْتَشفى لَدَيكَ شَفِي
زوروا أبا الحَسَنِ الهادي لَعَلَّكُـــمُ
تُحظَون بالأجرِ والإقبالِ والزُّلَفِ
زوروا لِمَن تُسْمَعُ النَّجوى لَديهِ فَمَنْ
يَزرهُ بالقَبرِ مَلهوفاً لَديهِ كُفِـــي
إذا وَصَلْ فَاحْرِمْ قَبْلَ تَدْخُلَهُ
مُلَبِّيـاً وإسْعَ سَعْياً حَولَهُ وطُـفِ
حتَّى إذا طِفْـتَ سَبْعاً حولَ قُبَّتِهِ
تأمَّـلْ البابَ تلْقى وَجْهَهُ فَقِـفِ
وقُل سَلامٌ من الله الســلامِ على
أهـلِ السلامِ وأهلِ العلمِ والشـرَفِ

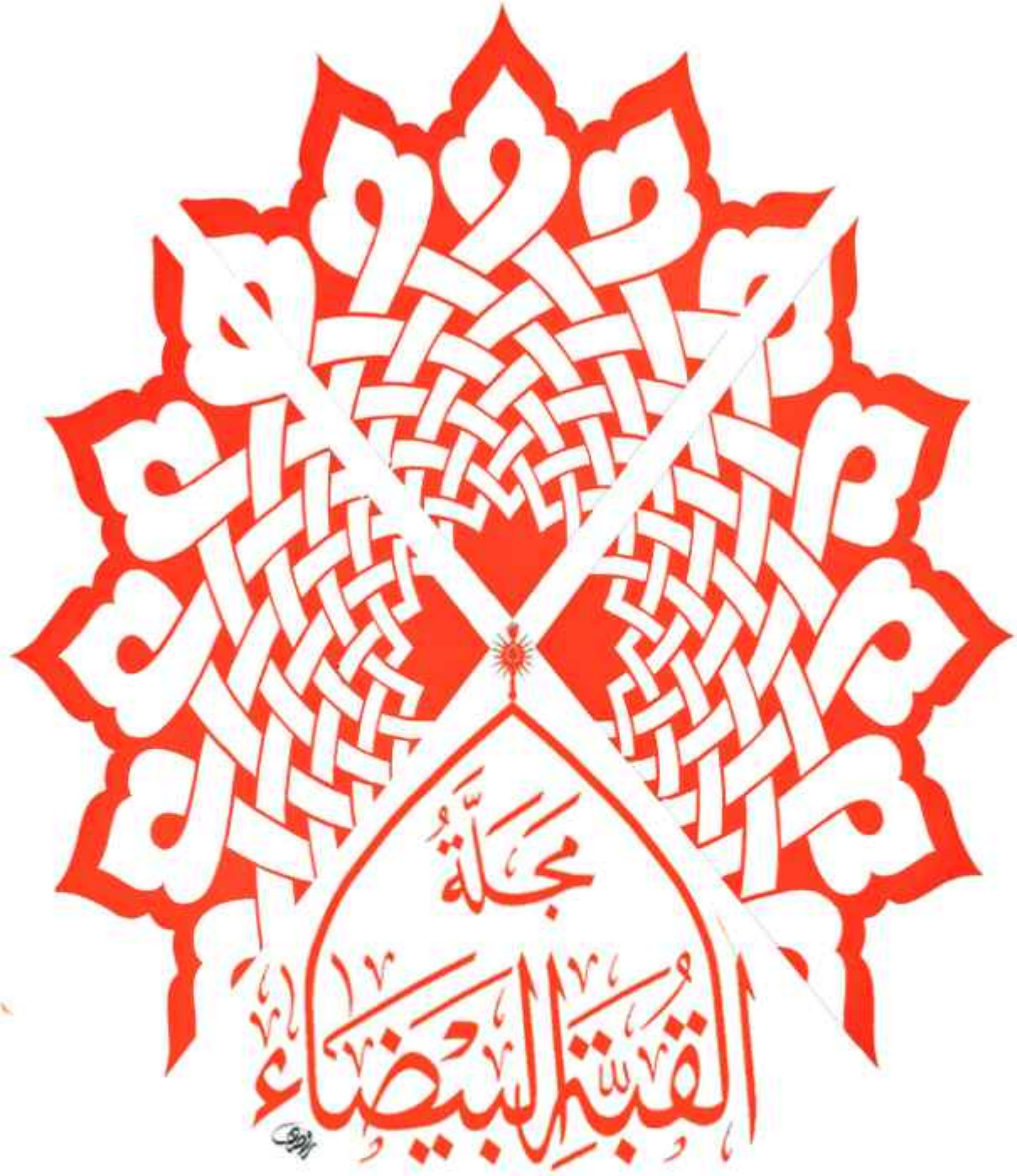

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٩)
السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير
قسم الشؤون العلمية

No.: الرقم: ب ت/ ٤/ ٨١٦٥
Date: التاريخ: ٢٠/ ٧/ ٢٠٢٥

ديوان الوقف الشيعي/ دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة القبة البيضاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

اشارة الى كتابكم المرقم ١٣٧٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩، والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٤/ ٣٠٠٨ في ٢٠٢٤/٣/١٩، والمتضمن استحداث مجلتكم التي تصدر عن دائرتكم المذكوره إعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا اعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

...مع وافر التقدير

أ.د. لبنى خميس مهدي
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠٢٥/ ٧ /١٧

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية/ شعبة التأليف والترجمة و النشر.... مع الاوليات
- الصادرة

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة القبة البيضاء مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

مهند ابراهيم
١٥/ تموز

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٩)
السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

المشرف العام
عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ. د. سامي حمود الحاج جاسم
التخصص/تاريخ إسلامي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

مدير التحرير
حسين علي محمّد حسن
التخصص/لغة عربية وآدابها
دائرة البحوث والدراسات/ديوان الوقف الشيعي

هيأة التحرير
أ. د. علي عبد كنو
التخصص / علوم قرءان /تفسير
جامعة ديالى / كلية العلوم الإسلامية
أ. د. علي عطية شرقي
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد
أ. م. د. عقيل عباس الريكان
التخصص/ علوم قرءان تفسير
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية
أ. م. د. أحمد عبد خضير
التخصص/ فلسفة
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب
م.د. نوزاد صفر بخش
التخصص/ أصول الدين
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
أ.م. د. طارق عودة مري
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية

هيأة التحرير من خارج العراق
أ. د. مها خير بك ناصر
الجامعة اللبنانية / لبنان/لغة عربية..لغة
أ. د. محمّد خاقاني
جامعة اصفهان / إيران / لغة عربية..لغة
أ. د. خولة حمري
جامعة محمّد الشريف / الجزائر /حضارة وأديان..أديان
أ. د. نور الدين أبو لحية
جامعة باتنة / كلية العلوم الإسلامية / الجزائر
علوم قرءان/ تفسير

التدقيق اللغوي
أ. م. د. علي عبدالوهاب عباس
التخصص / اللغة والنحو
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

الترجمة
أ. م. د. رافد سامي مجيد
التخصص/ لغة إنكليزية
جامعة الإمام الصادق(عليه السلام)كلية الآداب

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٩)
السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العنوان الموقعي
مجلة القبة البيضاء
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات

مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي
ISSN3005_5830

رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٧)
لسنة ٢٠٢٣

البريد الالكتروني
إيميل
off_research@sed.gov.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

الرقم المعياري الدولي
(3005-5830)

دليل المؤلف.....

١–إن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– إن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربية . ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ او ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصيغة APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين الف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢). أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام التلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.

١٦–دمج مصادر البحث وهوامشه في عنوان واحد يكون في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الاستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) الف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث على العنوان الآتي: (بغداد – شارع فلسطين المركز الوطني لعلوم القرآن)

أو البريد الألكتروني: (off_research@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في الحساب المصرفي العائد إلى الدائرة.

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة انسانية اجتماعية فصلية تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي
محتوى العدد (٩) جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	التَّعْلِيلُ بـ (تَوَالِي الإِعْلَالِ) فِي مَنْظُورِ الدَّرْسِ اللُّغَوِيّ قِرَاءَةٌ فِي ضَوْءِ الدَّرْسِ الصَّوْتِيّ الحَدِيث	أ.م.د. حيدر نجم عبد زيارة	٨
٢	أمارة اليد على التملك، ادلتها المشروعة وتطبيقاتها الفقهية	أ.م. د. فاضل عاشور عبد الكريم	٢٨
٣	إعداد معلم التربية الإسلامية وكفاياته التعليمية	أ.م د. حسام عبد الزهرة غافل	٤٢
٤	بلاغة الصمت في شعر نعمة حسين دراسة سيميائية	م. د. ياسين مزيون مصلح	٦٦
٥	ويس القرني واخرون من كتاب أسماء الرجال في رواة أصحاب الحديث تأليف/شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبيالمتوفى سنة ٧٤٣ هجرية / ١٣٤٢ ميلاديه (تحقيق)	م. د. مهند حمد أحمد	٨٠
٦	الافتراض المسبق وانواعه في شعر ابي تمام حبيب بن أوس الطائي «ت٢٣١هـ»	م. د. رحيم جبر حسون	٩٤
٧	التربية الفنية و تأثيرها على الذائقة الجمالية و المكانية	أ.م.د. فارس محسن ثامر الغراوي	١٠٤
٨	ابتكار (إبداع) صدر الدين الشيرازي في «الحركة الجوهرية»	الباحثة: رواء جعفر جبوري أ.م.د. ميسون صباح داود	١١٦
٩	دور القانون في تعزيز التربية والتعليم في العراق: تحليل التشريعات والسياسات	م. د. بشار جبار ساجت	١٢٨
١٠	دراسة في علل البرقي أحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت٢٧٤ أو ٢٨٠) علل الشرائع في مرويات الإمامية «دراسة في الحجية والاعتبار»	الباحث: حيدر ناصر لفتة أ. د. فلاح رزاق جاسم	١٤٤
١١	الظواهر الدلالية في شروح دعاء كميل «الترادف والأضداد أنموذجا»	الباحثة دعاء طالب راضي أ.م. د. زينة كاظم محسن	١٥٨
١٢	تصميم خطة لتوظيف الكومبيوتر ضمن دروس التربية الفنية	أ. د. رغد زكي غياض الباحث: مصطفى عبد الامير عزيز	١٧٠
١٣	التَّأثيرُ النَّفسيُّ والتَّحكُّمُ في سلوكِ الآخرينِ لدى طلبةِ الجامعةِ	م.د. سَلَّامة سَعيد أسود	١٨٠
١٤	آليات الحماية القانونية لناقصي الأهلية:دراسة في تنازع القوانين والاختصاص القضائي الدولي	م. م. مرتضى سلام حسين	١٩٤
١٥	بنية الجناس في خطبة السيدة زينب (عليها السلام) في مجلس يزيد: دراسة أسلوبية	م. م. أديان نجم عبد الله	٢١٦
١٦	جمعية الأيتام الخيرية اليهودية ١٩٤٥ – ١٩٥٥ دراسة تاريخية في ضوء الوثائق العراقية	م. م. عماد علي مهدي	٢٢٤
١٧	الاعجاز العلمي في سورة آل عمران	م. م. حيدر بشار سعيد	٢٣٢
١٨	إجراءات التقاضي أمام القضاء الاداري في العراق	م.م. عبد الله عمر احمد	٢٤٠
١٩	الاستعاذة ودورها في درء الشيطان الرجيم « مقال مراجعة»	م. م. سارة لطيف هاشم	٢٥٠
٢٠	A Stylistic Analysis of Prominence in a Poem by	Teacher/Assistant Naseer Jumaa Salama	٢٥٤
٢١	الآية الرابعة عشر من سورة الجاثية «دراسة تحليلية»	م. م. مرتضى محمد علي آل تاجر	٢٧٤
٢٢	أثر النفط في تشكيل السياسات الاقتصادية في العراق (١٩٦٠-١٩٢٧)	م. م. اثمار رياض عبد الرحيم	٢٩٢
٢٣	أثر أنموذج TASC في اكتساب مفاهيم مادة الاجتماعيات والتفكير التقاربي لدى تلاميذ الصف الخامس الابتدائي	أ.م. محمد خضر صكبان	٣١٠
٢٤	A CONTRASTIVE ANALYSIS OF THE CONSONANTAL AND VOCALIC SYSTEMS OF ENGLISHAND PORTUGUESE	Khuloud Waleed Majeed	٣٣٠
٢٥	Benefits and Challenges of using Multimedia Technology in English classroom from Iraqi Secondary School Teachers` Perspectives	Asst.Lec. Samer Yaqoob	٣٥٠
٢٦	مدينة بابيورت خلال الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) دراسة	م. م. سرى نجم عبود	٣٧٠

أثر النفط في تشكيل السياسات الاقتصادية في العراق (١٩٢٧-١٩٦٠)

م. م. أثمار رياض عبد الرحيم
جامعة سومر

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور النفط في تشكيل السياسات الاقتصادية للعراق بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٦٠، حيث شكّل اكتشاف النفط في كركوك عام ١٩٢٧ نقطة تحول رئيسية في اقتصاد العراق. استعرض البحث كيفية سيطرة الشركات النفطية الغربية على قطاع النفط خلال العهد الملكي، وتأثير ذلك على الاقتصاد الوطني والاستقلال السياسي. كما تم تحليل التحولات الاقتصادية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية لاستعادة السيطرة على قطاع النفط، بما في ذلك القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي حدّ من نفوذ شركة نفط العراق (IPC) كذلك، يوضح البحث دور العراق في تأسيس منظمة أوبك عام ١٩٦٠ كخطوة استراتيجية نحو تعزيز السيادة الوطنية على النفط. توصل البحث إلى أن النفط كان عاملًا أساسياً في صياغة السياسات الاقتصادية العراقية، حيث ساعد في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية، ولكنه أيضاً جعل العراق عرضة للتدخلات الأجنبية والصراعات الاقتصادية. يوصي البحث بضرورة تنويع الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد المفرط على النفط، مع تعزيز الاستثمارات في التكنولوجيا والبنية التحتية النفطية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: النفط العراقي، شركة نفط العراق (IPC)، السياسات الاقتصادية، استقلال النفط، أوبك، القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، التنمية الاقتصادية، العهد الملكي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

Abstract:

Abstract: This research aims to examine the role of oil in shaping Iraq's economic policies between 1927 and 1960, with a focus on the discovery of oil in Kirkuk in 1927 as a pivotal moment in Iraq's economic history. The study explores the dominance of Western oil companies over the Iraqi oil sector during the monarchy and its implications for national economy and political sovereignty. It also analyzes the economic transformations following the July 14, 1958, revolution and the measures taken by the Iraqi government to regain control over its oil resources, including Law No. 80 of 1961, which significantly reduced the influence of the Iraq Petroleum Company (IPC). Furthermore, the research highlights Iraq's role in the founding of OPEC in 1960 as a strategic step toward asserting national sovereignty over oil. The findings indicate that oil was a crucial factor in shaping Iraq's economic policies, contributing to infrastructure development and national growth while also making the country vulnerable to foreign intervention and economic conflicts. The study recommends economic diversification to reduce over-reliance on oil, along with increased investments in technology and oil infrastructure to achieve long-term sustainability.

Keywords: Iraqi oil, Iraq Petroleum Company (IPC), economic poli-

cies, oil sovereignty, OPEC, Law No. 80 of 1961, economic develop-ment, monarchy, July 14, 1958, revolution.

المقدمة:

شهد العراق خلال الفترة١٩٢٧ –١٩٦٠ تحولات جذرية في سياساته الاقتصادية نتيجة اكتشاف النفط واستثماره، إذ لعب النفط دوراً محورياً في تشكيل الاقتصاد العراقي وتحويله من اقتصاد زراعي تقليدي إلى اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية (Alnasrawi, ١٩٩٤; Yergin, ٢٠٠٨). فقد أدى اكتشاف أول حقل نفطي كبير في كركوك عام ١٩٢٧ إلى دخول العراق عصر النفط، مما أحدث تحولاً كبيراً في بنية الاقتصاد الوطني ومصادر تمويل الدولة، حيث أصبح النفط المورد الأساسي للإيرادات الحكومية، وساهم في تمويل مشاريع البنية التحتية والنمو الاقتصادي .(Basnews, ٢٠٢٥; Alhurra, ٢٠٢٥)

قبل اكتشاف النفط ، اعتمد العراق بشكل رئيسي على الإيرادات الزراعية والضرائب والرسوم الجمركية، لكن مع بدء عمليات الاستخراج والتصدير، بدأ النفط يغير ديناميكيات الاقتصاد العراقي وأصبح يمثل المصدر الأساسي لتمويل المشاريع التنموية، مما أدى إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي على مشاريع الطرق، الجسور، بناء السدود، وتطوير القطاعات الصناعية الناشئة (Sluglett, ٢٠٠٧).

كان اكتشاف النفط في العراق، وخاصة في حقل بابا كركر عام ١٩٢٧، نقطة تحول كبرى في تاريخ البلاد الاقتصادي والسياسي، حيث أدى إلى زيادة التدخل البريطاني في الشؤون العراقية لضمان السيطرة على هذه الثروة الجديدة من خلال شركة نفط العراق (IPC – Iraq Petroleum Company)، والتي كانت تحت سيطرة شركات بريطانية وأميركية وفرنسية (Tripp, ٢٠٠٠). أدى ذلك إلى نشوء نظام اقتصادي تابع للشركات الغربية التي كانت تتحكم في استخراج النفط وتسويقه، مع منح الحكومة العراقية عائدات محدودة بموجب الامتيازات النفطية التي وُقعت خلال العقود الأولى من الاستخراج (Penrose & Penrose, ١٩٧٨)، كما كان النفط أداة جيوسياسية استخدمتها القوى العظمى للهيمنة على العراق، مما أثر على السياسات الاقتصادية للعراق ودفعه للبحث عن استقلال اقتصادي تدريجي خلال الخمسينيات عبر محاولات إعادة التفاوض على الامتيازات النفطية وتحقيق استفادة أكبر من موارده الطبيعية .(Marr, ٢٠١٨)

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور النفط في صياغة السياسات الاقتصادية للعراق منذ اكتشاف نفط كركوك عام ١٩٢٧ وحتى عام ١٩٦٠، مع تحليل تأثير هذا الاكتشاف على التوجهات الاقتصادية، تمويل مشاريع البنية التحتية، ودوره في تشكيل علاقات العراق التجارية والدبلوماسية خلال هذه الحقبة. سيتم استعراض كيف ساهم النفط في تشكيل نمط الاقتصاد الريعي ، وتأثيره على الاستثمارات الحكومية والبنية التحتية، فضلاً عن تأثيره في القرارات السياسية والاقتصادية للحكومات المتعاقبة. كما سيتم تسليط الضوء على دور القوى الاستعمارية والشركات النفطية الغربية في التحكم بصناعة النفط العراقية، ومدى تأثير ذلك على استقلالية القرار الاقتصادي للدولة.

اشكالية البحث :

يعتبر النفط أحد العوامل الأساسية التي شكلت الاقتصاد العراقي منذ اكتشافه في كركوك عام ١٩٢٧ . على الرغم من أهمية هذه الثروة، إلا أن العراق لم يكن يتمتع بالسيطرة الكاملة على موارده النفطية خلال العهد الملكي (١٩٢٧–١٩٥٨)، حيث كانت شركات النفط الأجنبية، وعلى رأسها شركة نفط العراق (IPC)، تتحكم في الإنتاج والتسعير والتصدير. أدى هذا الوضع إلى تبعية اقتصادية وتقييد قدرة العراق على تحقيق استقلال اقتصادي كامل.

مع تصاعد النزعة القومية في الخمسينيات، بدأ العراق في اتخاذ خطوات تدريجية لاستعادة سيطرته على قطاع النفط،

مما بلغ ذروته بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، والتي دشنت مرحلة جديدة من السياسات النفطية الوطنية. ومع ذلك، لم يتم التأميم الفوري للنفط، بل اتخذت الحكومة خطوات تدريجية، مثل إصدار القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، الذي استعاد العراق بموجبه السيطرة على معظم الأراضي غير المستغلة التي كانت تحت امتياز IPC.

من هنا، تتحدد مشكلة الدراسة في البحث في:

- كيف أثر اكتشاف النفط على السياسات الاقتصادية للعراق بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٦٠؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين العراق وشركات النفط الأجنبية؟ وكيف أثرت هذه العلاقة على الاقتصاد الوطني؟
- إلى أي مدى ساهمت ثورة ١٩٥٨ في تغيير السياسات النفطية العراقية؟
- ما هو الدور الذي لعبه العراق في تأسيس أوبك، وما أثر ذلك على استقلاله النفطي؟

أهمية البحث :

- تساهم هذه الدراسة في فهم دور النفط في تحديد السياسات الاقتصادية للعراق، خاصة خلال فترة الانتداب البريطاني والعهد الملكي، حيث كان العراق يعتمد على الاقتصاد الزراعي قبل أن يصبح النفط المورد الرئيسي للإيرادات.
- تقدم الدراسة تحليلًا أكاديميًا معمقًا للعلاقة بين الاستعمار الاقتصادي واستغلال الموارد النفطية، وكيف قاومت الحكومات العراقية الهيمنة النفطية الغربية حتى بدأت باستعادة السيطرة على مواردها تدريجيًا بعد عام ١٩٥٨.
- تلقي الدراسة الضوء على الدور العراقي في تأسيس منظمة أوبك عام ١٩٦٠، مما يعزز فهمنا لكيفية تحول العراق إلى لاعب أساسي في سوق النفط العالمي.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف البحثية التي تتعلق بتحليل تأثير النفط على الاقتصاد والسياسة في العراق بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٦٠، وذلك من خلال :

- دراسة كيف تحول العراق من اقتصاد زراعي يعتمد على الضرائب والرسوم الجمركية إلى اقتصاد يعتمد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.
- تحليل سيطرة شركة نفط العراق (IPC) على إنتاج وتصدير النفط، وكيف قيدت هذه السيطرة قدرة العراق على الاستفادة الكاملة من موارده الطبيعية.
- دراسة تأثير الاتفاقيات النفطية المجحفة التي فرضتها القوى الاستعمارية، وكيف أثرت على استقلال العراق الاقتصادي.
- دراسة كيف غيّرت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ السياسات الاقتصادية للعراق، خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الشركات النفطية الأجنبية.
- دراسة الأسباب التي دفعت العراق إلى قيادة جهود تأسيس منظمة أوبك عام ١٩٦٠، وكيف ساعدت هذه المنظمة في حماية مصالح الدول المنتجة للنفط من احتكار الشركات الغربية.
- تقديم توصيات حول أهمية تنويع الاقتصاد العراقي لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.

منهجية الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي والتحليلي والمقارن لفهم دور النفط في صياغة الاقتصاد العراقي بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٦٠ من خلال تحليل الاتفاقيات النفطية، السياسات الاقتصادية، الوثائق التاريخية، وتقارير الإيرادات النفطية، تسعى الدراسة إلى تقديم فهم متكامل لكيفية تأثير النفط على استقلال العراق الاقتصادي.

كما تسلط الضوء على كيفية تطور العلاقة بين العراق وشركات النفط الأجنبية، ودور الحكومات العراقية في استعادة السيطرة على الثروة النفطية، وصولاً إلى تأسيس منظمة أوبك عام ١٩٦٠، مما وضع العراق على خارطة

الاقتصاد النفطي العالمي.

يعتمد البحث على وثائق رسمية ومصادر أكاديمية متنوعة تشمل مقالات علمية، دراسات منشورة، رسائل وأطروحات جامعية لضمان تحليل شامل ودقيق، كما سيتم تحليل السياسات الاقتصادية للعراق خلال هذه الفترة بناءً على مصادر تاريخية أصلية وتقارير اقتصادية منشورة، بالإضافة إلى تقييم تأثير النفط على التخطيط الاقتصادي والبنية التحتية والعلاقات التجارية، مما يوفر صورة متكاملة عن أثر النفط في رسم ملامح الاقتصاد العراقي الحديث.

أولًا: اكتشاف النفط في كركوك عام ١٩٢٧ والبدايات

في ١٤ أكتوبر ١٩٢٧، أعلنت شركة النفط التركية (Turkish Petroleum Company – TPC)، التي كانت تمتلك امتياز التنقيب في العراق بموجب اتفاقية عام ١٩٢٥، عن اكتشاف أول حقل نفطي تجاري كبير في العراق في منطقة بابا گرگر بالقرب من كركوك شمالي البلاد (Yergin, ٢٠٠٨; Sluglett, ٢٠٠٧). شكّل هذا الاكتشاف نقطة تحول تاريخية في الاقتصاد العراقي، حيث أكدت التحاليل الجيولوجية وجود احتياطيات نفطية ضخمة تحت الأرض، ما دفع الشركات النفطية الكبرى مثل بريتيش بتروليوم (BP) وورويال دانش شل وإكسون موبيل إلى التنافس للفوز بحصة من هذه الثروة النفطية (Penrose & Penrose, 1978; UK National Archives, 1927).

اتفاقية الخط الأحمر وإعادة هيكلة الصناعة النفطية

مع تزايد الاهتمام الدولي بالنفط العراقي، اجتمعت القوى الكبرى، وهي بريطانيا، فرنسا، والولايات المتحدة، في يوليو ١٩٢٨ ووقّعت اتفاقية تُعرف بـ «اتفاقية الخط الأحمر» (Red Line Agreement)، والتي نصّت على تقاسم امتيازات النفط في العراق بين الشركات الغربية ضمن حدود الدولة العثمانية السابقة (Yergin, 2008; Penrose & Penrose, 1978). كانت هذه الاتفاقية جزءًا من السياسات الاستعمارية الهادفة إلى الهيمنة على الموارد النفطية في الدول المتنددة، حيث احتفظت كل من بريطانيا، فرنسا، والولايات المتحدة بحصص متساوية في الامتيازات النفطية العراقية، مما حال دون دخول شركات أخرى من خارج التحالف النفطي الغربي (Sluglett, ٢٠٠٧; UK National Archives, ١٩٢٨).

منح امتياز ١٩٢٥ وهيمنة القوى الاستعمارية

في عام ١٩٢٥، حصلت شركة النفط التركية (Turkish Petroleum Company – TPC) على امتياز مدته ٧٥ عامًا للتنقيب عن النفط في معظم الأراضي العراقية، وذلك بموجب اتفاقية موقعة مع الحكومة العراقية. نصت الاتفاقية على منح الشركة الأجنبية امتيازات واسعة مقابل إتاوة ثابتة تُدفع على كل طن مستخرج، مما جعل العراق يحصل على عائدات مالية محدودة لا تتناسب مع حجم موارده النفطية (UK National Archives, 1925; Yergin, 2008).

ورغم سخاء هذا الامتياز لصالح الشركة، حاولت الحكومة العراقية منذ البداية التفاوض للحصول على نفوذ أكبر، حيث طالبت بامتلاك حصة ٢٠٪ من أسهم الشركة لمنحها تأثيرًا على سياسات الإنتاج. غير أن القوى الاستعمارية، وخاصة بريطانيا وفرنسا، رفضت هذا المطلب بشدة، بهدف إبقاء العراق تابعًا للسياسات النفطية الغربية (Sluglett, 2007; Penrose & Penrose, 1978).

في سياق المفاوضات الدولية حول ترسيم حدود العراق، لعبت بريطانيا دورًا حاسمًا في ربط الملف النفطي بالمفاوضات الجغرافية والسياسية. فقد استخدمت بريطانيا الاعتراف الدولي بالعراق كدولة مستقلة في إطار عصبة الأمم عام ١٩٣٢ كورقة ضغط لإجبار الحكومة العراقية على قبول الامتياز النفطي دون امتلاك حصص مباشرة في شركة

النفط (Marr, 2018; UK National Archives, 1932). وقد أدى ذلك إلى بقاء العراق معتمدًا بالكامل على الشركات الغربية في عملية استخراج وتصدير النفط، مع حصوله على عائدات محدودة لا تعكس الحجم الهائل للموارد المكتشفة.

بدء الإنتاج والتصدير: أنابيب كركوك–البحر المتوسط

بدأ الإنتاج الفعلي من حقول كركوك في عام ١٩٣٤، حيث تم إنشاء شبكة خطوط أنابيب لنقل النفط إلى موانئ البحر المتوسط لتسهيل التصدير للأسواق العالمية. اكتمل بناء خطين رئيسيين بحلول عام ١٩٣٥، وهما:) دان، ١٩٨٩)

١. خط كركوك – حيفا: مر عبر الأردن وفلسطين، وكان مخصصًا لنقل النفط إلى ميناء حيفا، الذي كان تحت الانتداب البريطاني آنذاك (Marr, 2018; UK National Archives, 1935).

٢. خط كركوك – طرابلس: مر عبر سوريا ولبنان، وتم استخدامه لتصدير النفط إلى الأسواق الأوروبية (Yergin, 2008; Penrose & Penrose, 1978).

بحلول نهاية عام ١٩٣٤، بلغ إنتاج العراق من النفط مليون طن سنويًا، مما جعل النفط العراقي عنصرًا رئيسيًا في أسواق الطاقة العالمية. ومع ذلك، لم تترجم هذه الزيادة في الإنتاج إلى عوائد مالية كبيرة للحكومة العراقية بسبب القيود التي فرضتها شركة نفط العراق (IPC)، والتي استمرت في التحكم في معدلات الإنتاج والتسعير بموجب اتفاقيات الامتياز غير العادلة (Sluglett, 2007; UK National Archives, 1934).

سياسات الإنتاج المقيدة: تقييد استغلال الحقول النفطية

خلال الثلاثينيات والأربعينيات، تبنت شركة نفط العراق (IPC) سياسة تقييد الإنتاج بشكل متعمد، حيث ركزت عملياتها فقط على حقل كركوك الأساسي، رغم أن الامتياز الذي تمتلكه يغطي معظم الأراضي العراقية. فقد تبين أن الشركة لم تستغل سوى ٥,٠٪ من إجمالي مناطق الامتياز، مما يعني أنها كانت تؤخر عمدًا عمليات التنقيب في المناطق الأخرى للحفاظ على سيطرتها ومنع أي منافسة محتملة) دان، ١٩٨٩)

كما كشفت الوثائق التاريخية أن الشركات النفطية الغربية، وفي مقدمتها بريتيش بتروليوم وروويال داتش شل، اعتمدت على سياسة الإبطاء المتعمد في عمليات التنقيب خلال فترة الكساد العالمي في الثلاثينيات، وذلك لتجنب زيادة العرض وانخفاض الأسعار العالمية. لم يكن هذا القرار مجرد استجابة لظروف السوق، بل كان إجراءً مدروساً للحفاظ على الهيمنة البريطانية والأمريكية على الإنتاج النفطي العراقي وضمان عدم انخفاض أسعار النفط العالمية لصالح المنتجين المحليين (Archive.GlobalPolicy.Org, 2025).

رد الفعل العراقي: مقاومة القيود الغربية على الإنتاج

مع إدراك الحكومة العراقية أن بلادها تمتلك احتياطات نفطية ضخمة لكنها لا تستفيد منها بالشكل الكافي، بدأت الأصوات السياسية والاقتصادية تعلو للمطالبة بإعادة التفاوض على الامتيازات النفطية وتحقيق سيطرة أكبر على الإنتاج. في أواخر الثلاثينيات، ظهرت بعض المحاولات العراقية لزيادة حصتها في العوائد النفطية أو إدخال شركات جديدة للمنافسة، لكن النفوذ البريطاني والأمريكي حال دون ذلك، حيث استخدمت هذه الدول نفوذها السياسي والاقتصادي لإبقاء العراق خاضعاً لسيطرة شركة نفط العراق (Basnews, 2025).

خلال الحرب العالمية الثانية، اكتسب النفط العراقي أهمية استراتيجية كبرى، إذ أصبح أحد المصادر الرئيسية للطاقة بالنسبة للحلفاء. لكن رغم زيادة الإنتاج خلال الحرب، بقيت الحكومة العراقية تتلقى عوائد محدودة نسبياً مقارنة بالأرباح الهائلة التي جنتها الشركات النفطية الغربية. بعد انتهاء الحرب، بدأت المطالبات الشعبية والحكومية بتعديل عقود الامتياز، مما أدى إلى تصاعد الضغوط السياسية والمفاوضات بين العراق وشركة نفط العراق في أواخر

الأربعينيات وأوائل الخمسينيات (Archive.GlobalPolicy.Org, 2025).

كان اكتشاف النفط في العراق عام ١٩٢٧ حدثاً مفصلياً في تاريخ البلاد، حيث أدى إلى تحولات اقتصادية عميقة، لكن الهيمنة الاستعمارية البريطانية والفرنسية والأمريكية حالت دون استفادة العراق الكاملة من موارده الطبيعية. وبينما شهدت الثلاثينيات والأربعينيات نمواً مطرداً في إنتاج النفط، إلا أن الحكومة العراقية كانت تواجه تحديات كبيرة في فرض سيادتها على مواردها بسبب الاتفاقيات المجحفة وسياسات الإنتاج المقيدة التي فرضتها الشركات الغربية. ورغم ذلك، بدأ العراق بحلول الخمسينيات في اتخاذ خطوات أكثر حزمًا للمطالبة بحقوقه النفطية، وهو ما سيمهد لاحقًا لإعادة التفاوض على الامتيازات وتأميم النفط في العقود التالية.

ثانياً: السياسات الاقتصادية في العهد الملكي (١٩٣٢–١٩٥٨) ودور النفط

١. الاستقلال الشكلي واستمرار الهيمنة البريطانية على الاقتصاد

حصل العراق على استقلاله الرسمي عام ١٩٣٢ بانتهاء الانتداب البريطاني، ولكن النفوذ البريطاني ظل قوياً، لا سيما في قطاع النفط الذي أصبح حجر الأساس للاقتصاد الوطني (الجلبي، ٢٠٠٨)

فمنذ منح شركة نفط العراق (IPC) الامتياز النفطي طويل الأمد عام ١٩٢٥، سيطرت الشركات الأجنبية على معظم عمليات الإنتاج والتصدير، بينما حصلت الحكومة العراقية على عوائد مالية محدودة بموجب اتفاقيات الامتياز (Hansard.Parliament.UK, 1925).

في العقود الأولى من استقلال العراق، لم يكن النفط المصدر الرئيسي لتمويل الدولة، بل كانت الإيرادات الزراعية والرسوم الجمركية تمثل الجزء الأكبر من الموازنة العامة. ومع ذلك، بدأ النفط يلعب دوراً متزايد الأهمية في الاقتصاد العراقي، حيث ارتفعت عوائد الامتيازات النفطية تدريجياً مع زيادة الإنتاج في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين (Alhurra, 2025) . وبحلول أوائل الأربعينيات، بدأ النفط يشكل مورداً مالياً رئيسياً للحكومة، ما سمح لها بتخفيف الاعتماد على الضرائب المباشرة كمصدر رئيسي للإيرادات العامة (الجلبي، ٢٠٠٨)

٢. دور النفط خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥)

أدت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥) إلى تغير جذري في أهمية النفط العراقي على المستوى الدولي، حيث أصبح مورداً استراتيجياً حيوياً لبريطانيا وحلفائها. ومع احتلال ألمانيا النازية لحقول النفط في أوروبا الشرقية وقطع الإمدادات عن الحلفاء، ازدادت أهمية النفط العراقي كمصدر رئيسي لتزويد القوات البريطانية (Yergin, ٢٠٠٨; Sluglett, ٢٠٠٧).

في عام ١٩٤١، شهد العراق اضطرابات سياسية عُرفت باسم «حركة رشيد عالي الكيلاني»، والتي كانت محاولة من الحكومة الموالية للمحور (ألمانيا وإيطاليا) لمنع وصول النفط العراقي إلى القوات البريطانية. ورداً على ذلك، شنت بريطانيا حملة عسكرية سريعة في مايو ١٩٤١ لإعادة السيطرة على حقول كركوك وخطوط أنابيب النفط الحيوية التي تنقل النفط إلى البحر المتوسط، لا سيما خط كركوك – حيفا (Marr, 2018; UK National Archives, 1941).

خلال تلك الفترة، استثمرت بريطانيا بشكل مكثف في تعزيز البنية التحتية النفطية في العراق، ليس لصالح العراقيين، ولكن لضمان استمرار تدفق النفط إلى الأسواق البريطانية. وشملت هذه الاستثمارات تحسين مرافق التخزين، تطوير مصافي النفط، وإعادة تأهيل خطوط الأنابيب لضمان عدم تأثر الإمدادات النفطية البريطانية بالتطورات الجيوسياسية في المنطقة (Penrose & Penrose, 1978; UK National Archives, 1942)

٣. النفط في مرحلة ما بعد الحرب: زيادة الإنتاج والشراكة الأمريكية

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، شهد العراق تحولاً في التوازن الجيوسياسي لصناعة النفط، حيث دخلت الولايات المتحدة كلاعب رئيسي في قطاع النفط العراقي. فبموجب اتفاقية الخط الأحمر لعام ١٩٢٨، حصلت الشركات الأمريكية، مثل إكسون (Standard Oil of New Jersey) وموبيل (Standard Oil of New York)، على ٢٣,٧٥٪ من أسهم شركة نفط العراق (IPC)، مما جعل الولايات المتحدة شريكًا رسمياً في قطاع النفط العراقي (Yergin, ٢٠٠٨; Penrose & Penrose, ١٩٧٨).

جاء هذا التطور في إطار سياسة تقاسم النفوذ بين الحلفاء الغربيين، حيث حرصت بريطانيا على إبقاء السيطرة المباشرة على إدارة الصناعة النفطية، بينما سعت واشنطن لضمان حصول شركاتها على حصة من الموارد النفطية الاستراتيجية في الشرق الأوسط (Sluglett, ٢٠٠٧; UK National Archives, ١٩٤٥).

أدت هذه الشراكة إلى زيادة الإنتاج النفطي في العراق، لكن الشركات الغربية ظلت تسيطر على معدلات الإنتاج وتحدد حجم النفط الذي يمكن تصديره وفقًا لمصالحها، مما أبقى العراق معتمدًا اقتصاديًا على قرارات الشركات الأجنبية، وحال دون تحقيقه سيطرة كاملة على موارده النفطية حتى أواخر الخمسينيات (Marr, ٢٠١٨; UK National Archives, 1948).

٤. تأميم النفط في إيران وتأثيره على العراق (١٩٥١-١٩٥٢)

في عام ١٩٥١، قام رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدّق بتأميم صناعة النفط في إيران، ما أدى إلى أزمة دولية كبرى بين إيران والشركات الغربية، خاصة شركة النفط الأنجلو-إيرانية (Media.Defense.Gov) (AIOC, ٢٠٢٥). أثار هذا الحدث مخاوف الدول الغربية من انتقال المدّ القومي إلى العراق، حيث بدأت الأصوات داخل الحكومة العراقية والبرلمان ترتفع للمطالبة بإعادة التفاوض على امتياز شركة نفط العراق. (الجلبي، ٢٠٠٨)

وفي عام ١٩٥٢، استجابت الشركات النفطية لمطالب العراق، وتم التوصل إلى اتفاق جديد يقضي باعتماد مبدأ اقتسام الأرباح بنسبة ٥٠/٥٠ بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق (Encyclopedia.comوفقاً لهذا الاتفاق، ارتفعت حصة العراق من أرباح النفط بشكل كبير، حيث حصلت الحكومة العراقية على ٥٠٪ من صافي أرباح النفط، أو ما يعادل ١٢,٥٪ من سعر بيع كل برميل كانت هذه الاتفاقية أول انتصار اقتصادي حقيقي للعراق في مجال النفط، إذ تضاعفت عائدات العراق أربع مرات خلال أوائل الخمسينيات، مما سمح له بتمويل مشاريع تنموية ضخمة) دان، ١٩٨٩).

٥. تأسيس مجلس الإعمار (١٩٥٠) واستخدام النفط في التنمية

مع تزايد عائدات النفط في الخمسينيات، قررت الحكومة العراقية إنشاء «مجلس الإعمار» عام ١٩٥٠، وهو هيئة حكومية مسؤولة عن إدارة وإنفاق عائدات النفط في مشاريع تنموية كبرى .(Archive.Org, ٢٠٢٥). تم تخصيص ٧٠٪ من دخل النفط للمشاريع الاستثمارية عبر هذا المجلس، بينما خُصصت ٣٠٪ من العائدات لتغطية الميزانية العامة.

ومن أبرز مشاريع مجلس الإعمار: (NewLinesInstitute, 2025) (حسين، ١٩٧٧(

• مشروع السيطرة على فيضان نهر دجلة في منخفض الثرثار، حيث تم بناء سدّ ونظام تصريف إلى منخفض الثرثار لحماية بغداد من الفيضانات.

• سد دوكان في كردستان لتوليد الكهرباء وري الأراضي الزراعية (بدأ العمل به عام ١٩٥٤ واكتمل أواخر الخمسينيات).

• تطوير ميناء البصرة لاستيعاب الصادرات النفطية المتزايدة.
• إنشاء مطار بغداد الدولي عام ١٩٥٦ لتحسين الربط الجوي والتجاري
• شقّ أكثر من ٢٠٠٠ كم من الطرق الحديثة لربط مناطق العراق المختلفة.
• إنشاء مصفاة الدورة عام ١٩٥٥ لمعالجة النفط الخام محلياً وتقليل الاعتماد على استيراد المشتقات النفطية .

٦. تأثير النفط على البنية الاجتماعية والاقتصادية

كان لتزايد الإنفاق الحكومي المعتمد على النفط تأثيرات كبيرة على البنية الاجتماعية للعراق، حيث شهدت البيروقراطية الحكومية توسعاً غير مسبوق، مما عزز نمو طبقة جديدة من الموظفين والفنيين المرتبطين بصناعة النفط(Loan, ١٩٧٥) . ومع ذلك، لم يكن توزيع التنمية متساوياً، حيث تركزت المشاريع في مناطق معينة، بينما بقيت مناطق أخرى مهمشة، مما أدى إلى استمرار الفجوات الاقتصادية بين المدن والأرياف.

شهدت الفترة ١٩٥٨–١٩٣٢ تغيراً جذرياً في الاقتصاد العراقي بسبب النفط. ورغم انتهاء الانتداب البريطاني، إلا أن العراق ظل خاضعاً لنفوذ الشركات النفطية الغربية، ولم يحصل على حقوقه الكاملة حتى اتفاق ١٩٥٢ . ومع ذلك، لعب النفط دوراً أساسياً في تمويل التنمية عبر مجلس الإعمار، مما ساعد على بناء البنية التحتية الأساسية للعراق الحديث، ولكنه أيضاً عزز الاعتماد على الاقتصاد الريعي، وهو ما كان له تأثيرات مستقبلية بعيدة المدى) دان، ١٩٨٩)

ثالثاً: النفط والعلاقات التجارية والدبلوماسية للعراق (١٩٦٠–١٩٢٧)

١. النفوذ البريطاني والأمريكي في قطاع النفط العراقي

منذ اكتشاف النفط في العراق عام ١٩٢٧، ظل توجه العراق الخارجي مرتبطًا بشبكة المصالح النفطية للقوى الكبرى. كانت بريطانيا القوة المهيمنة على صناعة النفط العراقية عبر معاهدة ١٩٣٠، والتي ضمنت استمرار امتيازات شركة نفط العراق (IPC) تحت الهيمنة البريطانية إضافةً إلى ذلك، سعت كل من فرنسا والولايات المتحدة إلى الدخول في الصناعة النفطية العراقية، وهو ما تحقق من خلال اتفاقية الخط الأحمر لعام ١٩٢٨، التي منحت الشركات الأمريكية، مثل ستاندرد أويل، حصة ٢٣,٧٥٪، كما حصلت شركة النفط الفرنسية (CFP) على حصة مماثلة)دان، ١٩٨٩)

هذا التوزيع جعل القرار الاقتصادي العراقي رهينة للمصالح الغربية، إذ لم يكن للعراق أي سلطة على إنتاج النفط أو تسعيره، بل خضعت عائداته بالكامل لقرارات شركات النفط الأجنبية التي تتحكم في الإنتاج والتسويق كما أثرت هذه التبعية على قرارات السياسة الخارجية العراقية، حيث اضطرت الحكومات المتعاقبة إلى مراعاة المصالح النفطية لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة في سياستها التجارية والدبلوماسية.

٢. تجارة النفط: الاعتماد على أنابيب التصدير عبر دول الجوار

منذ عام ١٩٣٤، أصبح النفط العراقي أهم صادرات البلاد، متجاوزاً المنتجات الزراعية التقليدية مثل التمور والحبوب كان النفط العراقي يُصدّر عبر خطوط أنابيب تمتد إلى ميناء حيفا في فلسطين، الواقع تحت الانتداب البريطاني، ما جعل العراق مرتبطاً باستقرار الأوضاع في فلسطين (Sluglett, 2007).

ومع إنشاء الكيان الإسرائيلي عام ١٩٤٨، تم إغلاق خط حيفا نهائياً، مما دفع العراق إلى الاعتماد الكامل على خط كركوك–طرابلس في لبنان، وخط فرعي آخر عبر سوريا إلى بانياس(Alnasrawi, 1994) . وبالتالي، أصبحت العلاقات العراقية مع لبنان وسوريا ذات بعد استراتيجي اقتصادي، حيث كان استقرار هذه الدول ضرورياً لاستمرار تدفق النفط العراقي للأسواق الأوروبية.

في منتصف الخمسينيات، تصاعدت التوترات بين الحكومة السورية وشركة IPC حول رسوم عبور النفط، مما أدى إلى إغلاق خط الأنابيب خلال أزمة السويس عام ١٩٥٦، ما تسبب في شلل كامل للصادرات النفطية العراقية لأكثر من أربعة أشهر تشير التقارير إلى أن إغلاق الخط بين نوفمبر ١٩٥٦ ومارس ١٩٥٧ أدى إلى توقف شبه كامل لإنتاج حقول كركوك (Penrose & Penrose, 1978) ، مما أدى إلى أزمة مالية حادة في العراق، حيث لم يكن لديه منفذ تصدير بديل عبر الخليج العربي في ذلك الوقت دفعت هذه التجربة المريرة الحكومة العراقية إلى التفكير في تنويع منافذ التصدير، وهو ما تحقق جزئياً لاحقاً من خلال مدّ خطوط أنابيب جديدة إلى البصرة وتركيا.

٣. النفط ودبلوماسية العراق في فترة الحرب الباردة: حلف بغداد (١٩٥٥)

مع تصاعد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، أصبح النفط العراقي عاملًا استراتيجياً في تشكيل التحالفات الإقليمية. ففي عام ١٩٥٥، انضم العراق إلى حلف بغداد إلى جانب بريطانيا، وتركيا، وإيران، وباكستان، وكان أحد أهم دوافعه ضمان الدعم الغربي لاستقرار النظام الملكي وتأمين المساعدات العسكرية والاقتصادية (Media.Defense.Gov, 2025).

لم يتم ذكر النفط رسمياً في اتفاق الحلف، لكن الوثائق تشير إلى أن أحد الأهداف الرئيسية كان ضمان استمرار تدفق النفط العراقي إلى الأسواق الغربية، ومنع النفوذ السوفيتي أو المد القومي العربي من التأثير على هذا القطاع الحيوي (Loan, 1975) كانت بريطانيا والولايات المتحدة ترغبان في إبقاء العراق ضمن دائرة النفوذ الغربي، خشية أن يسير على خطى إيران في تأميم النفط أو إقامة علاقات أوثق مع الاتحاد السوفيتي

٤. تأسيس أوبك: تحول العراق نحو الاستقلال النفطي (١٩٦٠)

مع نهاية الخمسينيات، بدأت شركات النفط الكبرى في خفض أسعار النفط العالمية من جانب واحد عام ١٩٥٩، مما أدى إلى تراجع عائدات الدول المنتجة، ومن بينها العراق، أثار هذا القرار غضب الدول النفطية، حيث بدأت التحركات الدبلوماسية لتشكيل تحالف يهدف إلى الدفاع عن حقوق الدول المنتجة.

جاءت المبادرة العراقية لعقد اجتماع في بغداد في سبتمبر ١٩٦٠، حضره وزراء النفط من العراق، والسعودية، والكويت، وإيران، وفنزويلا، حيث تم الاتفاق على تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك – OPEC)) ، بهدف تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء والحدّ من هيمنة الشركات الأجنبية على الأسعار (Al-hurra, 2025).

كان اختيار بغداد مقراً لتأسيس المنظمة دلالة على المكانة التي بات النفط يحتلها في السياسة الاقتصادية والدبلوماسية للعراق. وقد صرح الوفد العراقي خلال الاجتماعات بأن على الدول المنتجة «حماية مواردها السيادية وتأمين عائد عادل للتنمية»، مما يعكس التحول التدريجي نحو سياسات أكثر استقلالية عن النفوذ الغربي (Basnews. 2025).

شهدت الفترة ١٩٦٠–١٩٢٧ تحولات كبرى في دور النفط في السياسات التجارية والدبلوماسية للعراق. فمنذ البداية، ظل العراق خاضعًا لنفوذ القوى الكبرى، وخاصة بريطانيا وأمريكا، اللتين تحكمتا في تصدير النفط وأسعاره. وعلى الرغم من أن النفط عزّز مكانة العراق الاقتصادية عالمياً، إلا أن التبعية للشركات الغربية ظلت عائقاً أمام الاستقلال الاقتصادي حتى أواخر الخمسينيات.

إلا أن العراق بدأ بالتدريج في اتخاذ خطوات للتحرر من هذا النفوذ، خاصة من خلال إعادة التفاوض على الامتيازات، والانضمام إلى أوبك، وهو ما شكّل تحولاً في سياسته النفطية، حيث بدأ ينظر إلى النفط ليس فقط كمصدر للثروة، بل كأداة للسيادة الوطنية والسياسة الخارجية.

رابعاً: نحو سياسات نفطية وطنية (١٩٦٠-١٩٥٨)

١. صعود القومية النفطية وتأثير ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

شهدت أواخر الخمسينيات تصاعداً في الوعي الشعبي والقومي بأهمية السيطرة الوطنية على النفط، خاصة بعد النجاحات الاقتصادية التي تحققت عبر اتفاقية ٥٠/٥٠ لعام ١٩٥٢، والتي زادت من إيرادات العراق النفطية بشكل كبير. ومع ذلك، ظل الكثير من العراقيين يرون أن السيطرة الفعلية على الصناعة النفطية بقيت بيد الشركات الأجنبية، مما أدى إلى تصاعد المطالب بإعادة النظر في الامتيازات الممنوحة لشركة نفط العراق (IPC) التي كانت تسيطر على معظم احتياطيات النفط العراقي (Alnasrawi, 1994).

جاءت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بقيادة عبد الكريم قاسم كنتيجة مباشرة لهذا المد القومي المتزايد. رفعت الحكومة الجديدة شعار تحقيق السيادة الاقتصادية الكاملة، وكان النفط في قلب هذا المشروع (Alhurra, 2025). وعلى الرغم من أن قاسم لم يُقدم على تأميم النفط بشكل فوري خشية التورط في صدام دولي كبير مع الشركات الغربية، إلا أنه اتخذ سلسلة من الإجراءات الحاسمة لتوسيع دور الدولة في إدارة الثروة النفطية.

٢. مواجهة الشركات الأجنبية وإعادة هيكلة قطاع النفط

بدأت الحكومة العراقية بعد ثورة ١٩٥٨ بإعادة التفاوض مع شركة نفط العراق (IPC)، مطالبةً بزيادة الإنتاج واستثمار حقول جديدة. غير أن الشركة الغربية قاومت هذه الضغوط وحاولت التباطؤ في تطوير الحقول، مما دفع الحكومة العراقية إلى التفكير في حلول بديلة أكثر جذرية وبعد سلسلة من المحادثات المتوترة، اتخذ العراق خطوة حاسمة عبر إصدار القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، وهو القانون الذي جاء بعد نطاق بحثنا بقليل، ولكنه يمثل امتداداً منطقياً لما بدأته حكومة قاسم .(Alhurra, ٢٠٢٥)

- مضمون القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١
- استعادة الدولة ٩٩,٥٪ من أراضي الامتياز النفطي غير المستغلة من قبل شركة نفط العراق (IPC).
- منع IPC من البحث أو التنقيب في أي مناطق جديدة، وحصر عملياتها فقط في الحقول التي كانت تُنتج فعلياً مثل كركوك وما حولها) دان، ١٩٨٩)
- إتاحة المجال أمام الدولة العراقية لتطوير الحقول الجديدة إما بنفسها أو من خلال شراكات أخرى مع دول أو شركات مستقلة غير مرتبطة باتفاقية الخط الأحمر (Alnasrawi, 1994)).

هذه الإجراءات مثلت ضربة قوية للاحتكار الغربي على النفط العراقي، حيث لم يعد لشركات النفط الأجنبية حرية استغلال الموارد كما كان في العقود السابقة. وقد أدت هذه السياسة إلى توتر العلاقات العراقية مع بريطانيا والولايات المتحدة، لكنها مهدت الطريق لتأميم النفط بالكامل في السبعينيات.

٣. إنشاء شركة النفط الوطنية العراقية (١٩٦٤)

في أعقاب هذه السياسات، قررت الحكومة العراقية تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية (INOC) في عام ١٩٦٤، لتكون الجهة المسؤولة عن تطوير الحقول الجديدة وإدارة الإنتاج النفطي الوطني، وهو ما مثل أحد أهم الإنجازات الاقتصادية لحكومة قاسم (الجلبي، ٢٠٠٨)

وعلى الرغم من أن الشركة لم تتمكن من إنتاج النفط على نطاق واسع في البداية، إلا أنها شكلت اللبنة الأساسية التي مكنت العراق من تحقيق سيطرة وطنية كاملة على ثروته النفطية لاحقاً.

٤. النفط والاستقلال الاقتصادي: الدروس المستفادة من ١٩٢٧-١٩٦٠

عند مراجعة الفترة ١٩٦٠-١٩٢٧، نجد أن العراق انتقل من اقتصاد زراعي ضعيف الموارد إلى دولة تعتمد بشكل

رئيسي على النفط. فبعد اكتشاف نفط كركوك عام ١٩٢٧، أعاد العراق تشكيل سياساته المالية والاستثمارية حول العائدات النفطية ورغم القيود الاستعمارية والاتفاقيات المجحفة التي كبّلت استفادة العراق الكاملة من موارده في البداية، إلا أنه بحلول الخمسينيات نجح في تأمين حصة عادلة من ثروته النفطية، والتي استخدمها لإطلاق مشاريع تنموية طموحة غيرت وجه البلاد (حسين، ١٩٧٧)

- أثر النفط على التنمية الاقتصادية
- تم تمويل مشاريع بنية تحتية ضخمة مثل الجسور، الطرق، السدود، الموانئ، المطارات، المدارس، والمستشفيات، مما وضع أسس العراق الحديث(NewLinesInstitute, 2025; Loan, 1975)
- ساعدت العائدات النفطية في نمو الطبقة الوسطى العراقية، حيث أصبح عدد كبير من السكان يعملون في وظائف حكومية وفنية مرتبطة بصناعة النفط)دان، ١٩٨٩).
- أثر النفط على السياسة الخارجية للعراق
- جعل النفط العراق طرفاً فاعلاً في المعادلات الجيوسياسية، حيث حاولت القوى العظمى التحكم في موارده لضمان استمرار تدفق النفط للأسواق الغربية
- أدى النفط أيضاً إلى تعرض العراق لضغوط سياسية واقتصادية متواصلة من بريطانيا، فرنسا، وأمريكا، وكذلك من بعض الدول المجاورة التي كانت تسعى للاستفادة من تجارة النفط العراقية (حسين، ١٩٧٧(

٥. تأسيس منظمة أوبك: خطوة أخيرة نحو الاستقلال الاقتصادي

شهدت نهاية الخمسينيات تطوراً هاماً آخر في السياسات النفطية للعراق، حيث أصبحت بغداد المقر الرئيسي لتأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في عام ١٩٦٠ مثلت أوبك محاولة جماعية للدول المنتجة للنفط لمواجهة هيمنة الشركات الغربية على التسعير والإنتاج، حيث تم الاتفاق بين العراق، السعودية، الكويت، إيران، وفنزويلا على تنسيق السياسات النفطية للدفاع عن حقوق المنتجين (Marr, 2018).

كان قرار العراق بالمشاركة في تأسيس أوبك نابعاً من إدراكه المتزايد لأهمية العمل الجماعي بين الدول المنتجة لضمان عائدات عادلة، وهو ما ساهم لاحقًا في دعم سياسات الاستقلال الاقتصادي التي تبنتها الحكومات العراقية في العقود اللاحقة(Basnews. 2025)).

الخلاصة

بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٦٠، مرّ العراق بتحولات اقتصادية وسياسية كبرى بسبب النفط. وعلى الرغم من أن السنوات الأولى شهدت هيمنة الشركات الأجنبية على الصناعة النفطية العراقية، إلا أن العراق تمكن في الخمسينيات من إعادة التفاوض على امتيازاته النفطية، مما أدى إلى زيادة عائداته النفطية بشكل ملحوظ

مع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دخل العراق مرحلة جديدة من السياسات النفطية الوطنية، حيث بدأت الحكومة باتخاذ خطوات جدية نحو التحرر من الهيمنة الأجنبية على قطاع النفط. كان إصدار القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ نقطة تحول مفصلية، إذ استعاد العراق السيطرة على جزء كبير من أراضي الامتياز ومنع الشركات الأجنبية من استغلال موارد جديدة.

كذلك، لعب العراق دوراً محورياً في تأسيس أوبك عام ١٩٦٠، مما مهد الطريق لمزيد من السياسات الاستقلالية في قطاع النفط. وعلى الرغم من أن الطريق نحو السيطرة الكاملة على النفط لم يكتمل إلا في السبعينيات مع قرارات التأميم، إلا أن الفترة ١٩٦٠–١٩٢٧ كانت أساسية في وضع الأسس للاستقلال الاقتصادي والسيادي للعراق في قطاع النفط.

خامساً: الوثائق التاريخية الداعمة للسياسات النفطية العراقية (١٩٦٠-١٩٢٧)

١. وثيقة مداولات مجلس العموم البريطاني حول امتياز نفط العراق (٣٠ آذار/مارس ١٩٢٥)

المصدر: Hansard Parliament UK

تعتبر هذه الوثيقة إحدى أهم السجلات الرسمية التي توثق تفاصيل منح امتياز النفط العراقي لشركة النفط التركية (TPC)، والتي تحولت لاحقاً إلى شركة نفط العراق (IPC) بعد إعادة هيكلتها عام ١٩٢٩. تناقش مداولات مجلس العموم البريطاني بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٢٥ الشروط التي تم بموجبها منح الامتياز، حيث نص الاتفاق على منح الشركة الأجنبية حقوق التنقيب والإنتاج في معظم الأراضي العراقية مقابل دفع إتاوة إنتاج محدودة للحكومة العراقية (Hansard.Parliament.UK, 1925).

أبرز النقاط التي توضحها الوثيقة:

- اعتراض بعض أعضاء البرلمان البريطاني على عدم تخصيص جزء من عائدات النفط لسداد ديون العراق لبريطانيا، خاصة أن بريطانيا كانت لا تزال تفرض نفوذها على الاقتصاد العراقي.
- ردّ الحكومة البريطانية بأن الاتفاق المالي مع العراق يكفي لضمان حقوق بريطانيا، مما يعكس التوجه الاستعماري في إدارة الموارد النفطية للعراق آنذاك.
- تأكيد الوثيقة على أن الامتياز لم يمنح العراق أي سيطرة حقيقية على صناعة النفط، بل جعله تابعاً لشركات أجنبية تتحكم في الإنتاج والتصدير (Hansard.Parliament.UK, 1925).

الأهمية:

تعكس هذه الوثيقة الخلفية السياسية والاقتصادية لمنح الامتياز النفطي، حيث يظهر كيف كانت بريطانيا تسعى لضمان مصالحها في العراق من خلال التحكم في صناعة النفط، بينما كان العراق يحصل على عوائد مالية محدودة دون أن يكون له تأثير مباشر على إدارة الموارد النفطية.

٢. النص الأصلي لاتفاقية تقاسم الأرباح ٥٠/٥٠ بين العراق وشركات النفط الأجنبية (١٩٥٢)

تمثل اتفاقية تقاسم الأرباح ٥٠/٥٠ لعام ١٩٥٢ نقطة تحول في العلاقة بين العراق وشركة نفط العراق (IPC)، حيث تم التوصل إلى اتفاق يقضي بتقسيم الأرباح مناصفة بين الحكومة العراقية والشركة الأجنبية. هذه الاتفاقية كانت بمثابة أول نجاح اقتصادي عراقي في إعادة التفاوض على حقوقه النفطية، وجاءت في سياق التصاعد القومي والرغبة في تحقيق استقلال اقتصادي جزئي عن النفوذ الأجنبي (Wikipedia.org, 2025)

أهم بنود الاتفاقية:

- حصول العراق على ٥٠٪ من صافي الأرباح النفطية بدلاً من النظام السابق القائم على الإتاوات المحدودة.
- اعتراف الشركات الغربية بأن نمو المد القومي في الشرق الأوسط أصبح واقعاً لا يمكن تجاوزه، مما دفعها إلى تقديم تنازلات للعراق حتى لا يطالب بسيطرة أكبر على الصناعة النفطية.
- رغم أن العراق لم يتمكن من السيطرة الكاملة على صناعة النفط، إلا أن الاتفاقية أدت إلى زيادة عائداته النفطية بشكل كبير، حيث تشير بعض المصادر إلى أن دخل العراق من النفط تضاعف أربع مرات بعد الاتفاق (Wikipedia.org, 2025).

الأهمية:

تعكس هذه الوثيقة نجاح العراق في الضغط على الشركات الأجنبية لتحصيل نسبة عادلة من أرباح النفط، مما شكل مقدمة للسياسات الأكثر استقلالية التي تبنتها الحكومة العراقية في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات.

٣. بيان تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) – بغداد، سبتمبر ١٩٦٠

في سبتمبر ١٩٦٠، عقد العراق اجتماعاً تاريخياً في بغداد، حضره وزراء النفط من السعودية، الكويت، إيران، وفنزويلا، وأسفر عن تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، بهدف تنسيق السياسات النفطية للدول المنتجة وحماية مصالحها من تلاعب الشركات الأجنبية بالأسعار (Encyclopedia.com, 2025)

مقتطف من البيان الختامي للمؤتمر الأول لأوبك:

« إن الدول المصدرة للبترول، إذ تواجه سياسات تخفيض الأسعار من قبل الشركات بصورة منفردة، قررت تنسيق سياساتها حفاظاً على مصالحها الوطنية» (Encyclopedia.com, 2025).

أبرز ما ورد في الوثيقة:

• كانت العراق الدولة المضيفة للمؤتمر التأسيسي، مما يعكس دوره الريادي في قيادة جهود الاستقلال الاقتصادي للدول المنتجة للنفط.

• وقع عن العراق الوزير الدكتور عبد الله طرابيه، الذي أكد في كلمته أن على الدول المنتجة أن تتحد « لحماية مواردها السيادية وتأمين عائد عادل لتنميتها «.

• تأسيس أوبك كان نتيجة مباشرة للتوترات المتزايدة بين الدول المنتجة وشركات النفط الغربية، حيث قررت الدول النفطية مواجهة السياسات الاحتكارية بطريقة جماعية.

الأهمية:

يبرز البيان التأسيسي لمنظمة أوبك الدور العراقي المحوري في قيادة الجهود للتخلص من التبعية الاقتصادية للشركات الغربية، وهو ما كان استمراراً لسياسات حكومة عبد الكريم قاسم التي بدأت بإجراءات استعادة الأراضي النفطية من الشركات الأجنبية عبر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١.

تمثل هذه الوثائق نقاطاً مفصلية في تطور السياسات النفطية العراقية بين ١٩٢٧–١٩٦٠، حيث توضح كيف انتقل العراق من الهيمنة الأجنبية المطلقة على نفطه، إلى استعادة جزء من حقوقه الاقتصادية تدريجياً، ثم إلى لعب دور قيادي في تشكيل السياسات النفطية العالمية عبر أوبك.

١. وثيقة مجلس العموم البريطاني ١٩٢٥ تؤكد كيف كانت بريطانيا تتعامل مع النفط العراقي كجزء من استراتيجيتها الاستعمارية، حيث احتفظت بسيطرة كاملة على الامتيازات رغم محاولات العراق الحصول على عوائد أكبر.

٢. اتفاقية ٥٠/٥٠ لعام ١٩٥٢ كانت بداية نجاح العراق في الضغط على الشركات النفطية، مما أدى إلى زيادة عائداته المالية وتمهيد الطريق لسياسات أكثر استقلالية.

٣. بيان أوبك ١٩٦٠ يعكس كيف تحول العراق من دولة خاضعة للنفوذ الأجنبي إلى لاعب رئيسي في السوق النفطية العالمية، حيث كان أحد المؤسسين لمنظمة تنسق سياسات الإنتاج والتسعير للدول المنتجة.

النتائج العامة للبحث والتوصيات والخلاصة :

أولاً: النتائج العامة للبحث

• أثبت البحث أن النفط كان العامل الأساسي في تشكيل السياسات الاقتصادية العراقية بين عامي ١٩٢٧ و

١٩٦٠، حيث تحول العراق من اقتصاد زراعي يعتمد على الضرائب والرسوم الجمركية إلى اقتصاد ريعي يعتمد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.

• لعبت شركة نفط العراق (IPC) دوراً حاسماً في تحديد حجم الإنتاج والعوائد المالية، بينما ظل العراق مقيداً بالاتفاقيات التي منحته عوائد محدودة مقارنة بحجم إنتاجه النفطي.

• أكد البحث أن بريطانيا كانت القوة المهيمنة على قطاع النفط العراقي منذ اتفاقية الامتياز عام ١٩٢٥، والتي تم تعزيزها بمعاهدة ١٩٣٠، مما جعل العراق يعتمد اقتصادياً وسياسياً على الشركات الغربية.

• مع نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت الولايات المتحدة في تقاسم النفوذ النفطي في العراق، حيث حصلت الشركات الأمريكية على ٢٣,٧٥٪ من أسهم IPC، مما عزز النفوذ الأمريكي في قطاع النفط العراقي.

• أكدت نتائج البحث أن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كانت نقطة تحول رئيسية في توجهات العراق الاقتصادية، حيث بدأ العراق في اتخاذ إجراءات جريئة لتوسيع سيطرته على قطاع النفط.

• برغم أن حكومة عبد الكريم قاسم لم تؤمم النفط فوراً، إلا أنها أصدرت القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، الذي استعاد ٩٩,٥٪ من الأراضي غير المستغلة من IPC، ومنعها من التنقيب في أي مناطق جديدة، وهو ما مهد لاحقاً لعملية التأميم الكامل للنفط في السبعينيات.

• أظهر البحث أن العراق كان دولة مؤسسة لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) عام ١٩٦٠، حيث استضاف المؤتمر التأسيسي في بغداد، مما جعله طرفاً رئيسياً في تشكيل السياسات النفطية العالمية.

• كان تأسيس أوبك رداً على تلاعب الشركات الغربية بأسعار النفط، حيث اتخذ العراق دوراً قيادياً في حماية مصالح المنتجين، مما يعكس التحولات الاستراتيجية في سياسته النفطية خلال أواخر الخمسينيات.

• أظهرت نتائج البحث أن عائدات النفط ساعدت العراق في تمويل مشاريع تنموية كبرى، خاصة بعد اتفاقية ٥٠/٥٠ لعام ١٩٥٢، مما أدى إلى تطوير البنية التحتية، بناء الطرق، إنشاء السدود، توسيع الموانئ، وتحسين قطاعي التعليم والصحة.

• كان إنشاء مجلس الإعمار عام ١٩٥٠ خطوة هامة في توجيه عائدات النفط نحو الاستثمار في مشاريع إعادة بناء العراق وتحقيق التنمية الاقتصادية.

• رغم الدور الإيجابي للنفط في تمويل التنمية، إلا أن العراق أصبح اقتصاداً ريعياً معتمداً بشكل كبير على النفط، مما جعله عرضة للتقلبات الاقتصادية الناتجة عن التغيرات في أسعار النفط والسياسات الغربية.

• لم تكن الثروة النفطية موزعة بالتساوي بين مختلف مناطق العراق، حيث تركزت مشاريع التنمية في مناطق معينة، بينما بقيت بعض المناطق تعاني من الإهمال الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات

١. يوصي البحث بضرورة ضمان إدارة عراقية مستقلة للقطاع النفطي، بعيداً عن الهيمنة الأجنبية، وذلك من خلال تعزيز دور شركة النفط الوطنية العراقية، ومنحها صلاحيات أوسع في عمليات التنقيب والإنتاج.

٢. على الرغم من أن النفط كان مصدر الثروة الرئيسي للعراق، إلا أن البحث يؤكد الحاجة إلى تنويع الاقتصاد عبر تطوير قطاعات مثل الصناعة، الزراعة، والسياحة لتقليل الاعتماد المطلق على النفط كمصدر للدخل القومي.

٣. ينبغي الاستمرار في استخدام عائدات النفط لتطوير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، مع التركيز على بناء

نظام اقتصادي أكثر استدامة وتنوعاً.

٤. يجب إحياء دور مجلس الإعمار أو إنشاء هيئة مستقلة مسؤولة عن إدارة أموال النفط بطريقة استراتيجية تخدم الأجيال القادمة.

٥. أكد البحث على أهمية الحفاظ على دور العراق القيادي داخل أوبك، وتعزيز التعاون مع الدول المنتجة للنفط لضمان سياسات تسعير عادلة وتحقيق توازن في السوق العالمية.

٦. يوصي بتوسيع استثمارات العراق في التكنولوجيا النفطية الحديثة لتحسين عمليات الاستخراج والتكرير، مما يزيد من القيمة المضافة للصادرات النفطية.

٧. ضرورة تحديث منشآت البنية التحتية للنفط مثل المصافي وخطوط الأنابيب لضمان استمرار تصدير النفط بكفاءة وتقليل الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الأزمات اللوجستية.

٨. يجب على الحكومة العراقية ضمان توزيع أكثر عدالة للعائدات النفطية، بحيث تصل الاستثمارات التنموية إلى جميع مناطق العراق وليس فقط إلى المراكز الحضرية الكبرى.

ثالثاً: الخلاصة

يُظهر هذا البحث أن النفط لم يكن مجرد مورد اقتصادي للعراق، بل كان القوة الدافعة وراء سياساته الاقتصادية والدبلوماسية بين عامي ١٩٢٧ و١٩٦٠. فمنذ اكتشاف حقل كركوك عام ١٩٢٧، تحول العراق تدريجياً إلى دولة تعتمد على النفط في تمويل موازنتها العامة، مما أدى إلى تغيرات اقتصادية واجتماعية كبرى.

في البداية، كانت الشركات الغربية تسيطر بالكامل على الإنتاج النفطي العراقي، بينما كان العراق يحصل على عوائد محدودة. لكن مع تصاعد الحركات القومية والمطالبات بالاستقلال الاقتصادي، تمكن العراق في الخمسينيات من تحقيق تقدم ملحوظ في تحسين حصته من العائدات النفطية، خاصة من خلال اتفاقية ٥٠/٥٠ عام ١٩٥٢.

أدت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى تحول جديد في سياسات العراق النفطية، حيث بدأ يتخذ خطوات حاسمة نحو استعادة السيطرة على موارده، وهو ما تُوج بإصدار القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، الذي أنهى احتكار شركة IPC لأراضي الامتياز غير المستغلة، ومهّد لاحقاً لتأميم النفط في السبعينيات.

على الصعيد الدولي، لعب العراق دوراً محورياً في تأسيس منظمة أوبك عام ١٩٦٠، مما عزز مكانته كقوة اقتصادية إقليمية وعالمية. ومع ذلك، ظل العراق معتمداً بشكل شبه كامل على النفط، مما جعله عرضة للتقلبات الاقتصادية والصراعات الدولية التي أثرت على استقراره السياسي والاقتصادي في العقود اللاحقة.

باختصار، كان النفط في العراق خلال الفترة ١٩٢٧–١٩٦٠ سلاحاً ذو حدّين:

- مورد مالي ساهم في بناء الدولة وتطوير الاقتصاد
- عامل جذب للتدخلات الأجنبية والنزاعات السياسية

المستقبل الاقتصادي للعراق يتطلب تحقيق توازن بين استثمار النفط، تنويع الاقتصاد، وضمان السيادة الوطنية على موارده، لضمان تنمية مستدامة تلبي تطلعات الشعب العراقي.

المصادر و المراجع :

- العاني، د. (١٩٨٠م)، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥–١٩٥٢، جامعة بغداد.
- حسين، ع. (١٩٧٧م)، النفط من خلال الثورة (التجربة العراقية)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- دان، أ. (١٩٨٩م)، العراق في عهد قاسم: تاريخ سياسي ١٩٥٨–١٩٦٣، ترجمة: جرجيس فتح الله، السويد، دار نير للطباعة والنشر

• اخلبي، ع. (٢٠٠٨م)، قراءة في صناعة النفط في العراق، ندوة مستقبل النفط في العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٥-٢٦ تموز
• Alnasrawi, A. (١٩٩٤). The economy of Iraq: Oil, wars, destruction of development and prospects, ١٩٥٠-٢٠١٠. Greenwood Press.
• Basnews. (٢٠٢٥). Kirkuk... The Story of the First Oil Field Discovery in Iraq ٩٥ Years Ago. Retrieved from https://www.basnews.com
• Marr, P. (٢٠١٨). The modern history of Iraq (٤th ed.). Routledge.
• Loan, (١٩٧٥). Agreement Between the Government of the Republic of Iraq and the Government of India, Embassy of India, Baghdad, ٣ September, p ٤.
• Penrose, E. F., & Penrose, E. (١٩٧٨). Iraq: International relations and Britain in Iraq, ١٩١٤-١٩٣٢. Columbia University Press.
• Sluglett, P. (٢٠٠٧). Contriving king and country.
• Tripp, C. (٢٠٠٠). A history of Iraq. Cambridge University Press.
• Yergin, D. (٢٠٠٨). The prize: The epic quest for oil, money, and power. Free Press.
• NewLinesInstitute. (٢٠٢٥). The Role of Oil in Iraq's Economic Development. Retrieved from https://www.newlinesinstitute.org
• Media.Defense.Gov. (٢٠٢٥). Western Oil Strategies in Iraq. Retrieved from https://media.defense.gov
• Archive.GlobalPolicy.Org. (٢٠٢٥). Western Oil Companies and Production Control in Iraq. Retrieved from https://archive.globalpolicy.org

المصادر الصحفية والتقارير الدولية:

• Alhurra. (٢٠٢٥). «مصدر الثروة» و«سبب الخروب».. قصة النفط العراقي. Retrieved from https://www.alhurra.com
• NewLinesInstitute. (٢٠٢٥). The Economic Legacy of Oil in Iraq. Retrieved from https://www.newlinesinstitute.org
• Hansard.Parliament.UK. (١٩٣٠). British–Iraq Treaty and Oil Agreements. Retrieved from https://hansard.parliament.uk
• Hansard.Parliament.UK. (١٩٢٥). Debates on Iraq Oil Concession Agreements, ٣٠ March ١٩٢٥. Retrieved from https://hansard.parliament.uk
• Media.Defense.Gov. (٢٠٢٥). Middle East Oil and Geopolitical Strategies. Retrieved from https://media.defense.gov
• Archive.Org. (٢٠٢٥). Iraq's Oil Revenues and Development Policies (١٩٥٠-١٩٦٠). Retrieved from https://www.archive.org

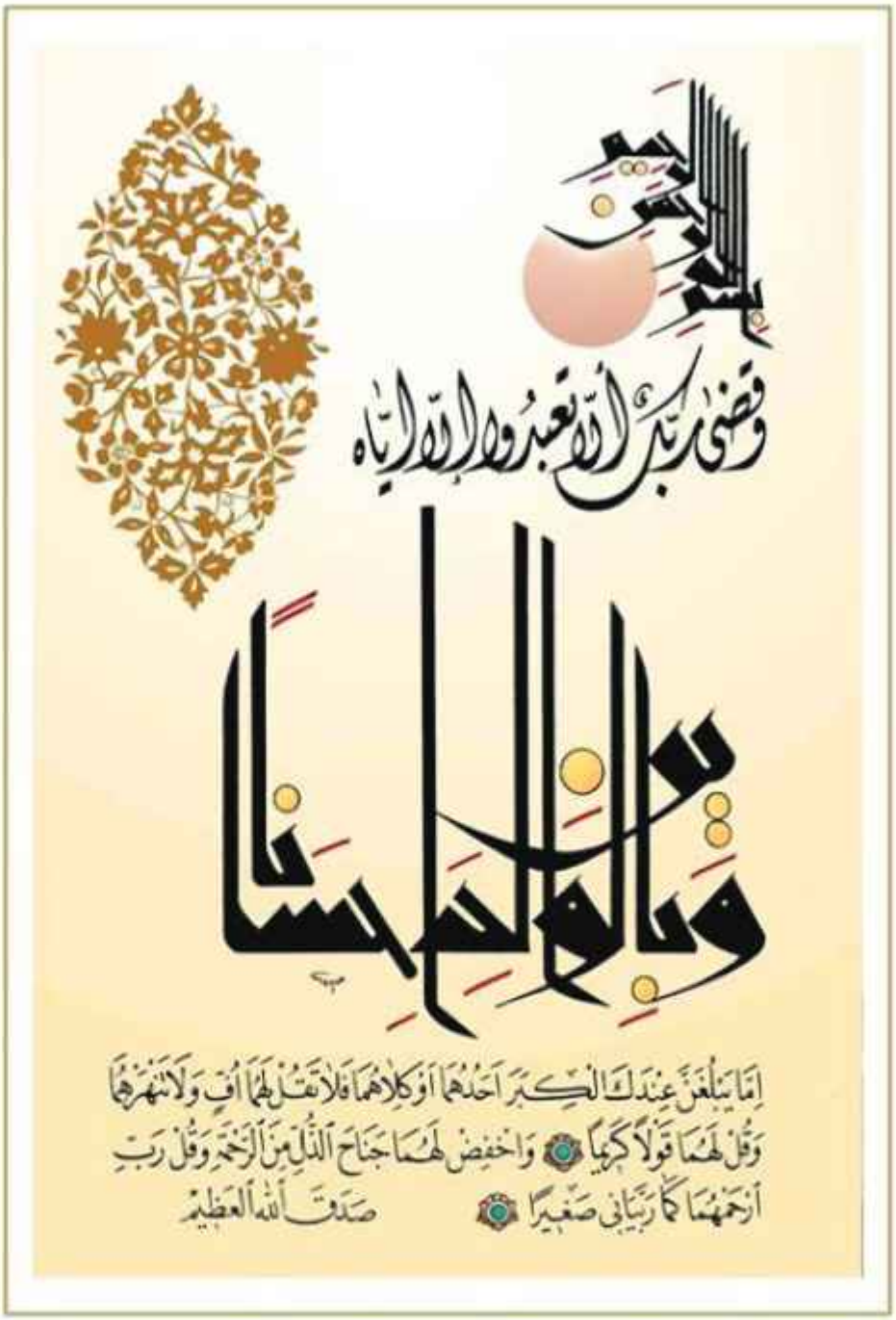
بسم الله الرحمن الرحيم
وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه
وبالوالدين إحسانا
إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما
وقل لهما قولا كريما ۝ واخفض لهما جناح الذل من الرحم وقل رب
ارحمهما كما ربياني صغيرا ۝ صدق الله العظيم

Website address
White Dome Magazine
Republic of Iraq
Baghdad / Bab Al-Muadham
Opposite the Ministry of Health
Department of Research and Studies
Communications
managing editor
07739183761
P.O. Box: 33001
International standard number
ISSN3005_5830
Deposit number
In the House of Books and Documents (1127)
For the year 2023
e-mail
Email
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

General supervision the professor
Alaa Abdul Hussein Al-Qassam
Director General of the
Research and Studies Department editor
a . Dr . Sami Hammoud Haj Jassim
managing editor
Hussein Ali Muhammad Hassan Al-Hassani
Editorial staff
Mr. Dr. Ali Attia Sharqi Al-Kaabi
Mr. Dr. Ali Abdul Kanno
Mother. Dr . Muslim Hussein Attia
Mother. Dr . Amer Dahi Salman
a. M . Dr. Arkan Rahim Jabr
a. M . Dr . Ahmed Abdel Khudair
a. M . Dr . Aqeel Abbas Al-Raikan
M . Dr . Aqeel Rahim Al-Saadi
M. Dr.. Nawzad Safarbakhsh
M. Dr . Tariq Odeh Mary
Editorial staff from outside Iraq
a . Dr . Maha, good for you Nasser
Lebanese University / Lebanon
a . Dr . Muhammad Khaqani
Isfahan University / Iran
a . Dr . Khawla Khamri
Mohamed Al Sharif University / Algeria
a . Dr . Nour al-Din Abu Lihia
Batna University / Faculty of Islamic Sciences / Algeria
Proofreading
a . M . Dr. Ali Abdel Wahab Abbas
Translation
Ali Kazem Chehayeb